

Distr.: General
19 October 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٨ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضاً للحالة المالية للأمم المتحدة يستند أساساً إلى أربعة مؤشرات مالية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ويستعرض التقرير الحالة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ويحدّث المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/72/522/Add.1).

ومنذ صدور ذلك التقرير، كتب الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء، في رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، عطفًا على رسالته المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، يبلغها فيها بالحالة المالية المُقلقة للمنظمة. ولا يزال الوضع النقدي للميزانية العادية غير مستقر، مع تزايد حالات العجز وظهورها في وقت أبكر في العام.

وتتوقف الصحة المالية للمنظمة على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي أوانها. والأمانة العامة ملتزمة باستخدام الموارد التي عُهد بها إليها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وتقدم معلومات إلى الدول الأعضاء بأقصى قدر من الشفافية.



أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير تحديثاً للمعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدّمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره السابق (A/72/522/Add.1) واستعراضاً للمؤشرات المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وهو آخر أجل لتقديم هذه المعلومات، مع مقارنة بالحالة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (انظر A/72/522).

٢ - وفي هذا التقرير، يجري النظر في الحالة المالية للأمم المتحدة استناداً إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس مدى قوة المنظمة، وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والاشتراكات المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ثانياً - استعراض الحالة المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

٣ - في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، وجه الأمين العام رسالة إلى جميع الدول الأعضاء، عطفاً على رسالته المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، يبلغها فيها بالحالة المالية المُـقلقة للمنظمة ويطلب إليها كفالة أن تقدم بالكامل وفي الوقت المناسب الموارد التي تحتاج إليها المنظمة لتنفيذ ولاياتها. ويتضمن هذا التقرير تحديثاً للمعلومات عن الحالة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

ألف - الميزانية العادية

٤ - لا يزال الوضع النقدي للميزانية العادية غير مستقر، مع تزايد حالات العجز وظهورها في وقت أبكر في العام. وكان النقص في الميزانية العادية، الذي بلغ ١٣٩ مليون دولار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، قد بلغ ٣٦٥ مليون دولار بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، مما استنفذ الاحتياطيات البالغة ٣٥٣ مليون دولار (١٥٠ مليون دولار من صندوق رأس المال المتداول، و ٢٠٣ ملايين دولار من حساب الأمم المتحدة الخاص). وبلغ النقص حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بعد أخذ هذه الاحتياطيات في الحسبان، ١٢ مليون دولار. وتمت تغطية النقص بالاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة.

٥ - وفي بداية عام ٢٠١٨، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة ٥٣١ مليون دولار، بزيادة قدرها ١٢٢ مليون دولار عنها في بداية عام ٢٠١٧. وحُدد مستوى الأنصبة المقررة في عام ٢٠١٨ بما مقداره ٢,٥ بليون دولار. وفي حين انخفضت الأنصبة المقررة في عام ٢٠١٨ بمقدار ٩١ مليون دولار عن المستوى المحدد في عام ٢٠١٧، فإن الاشتراكات المقررة غير المسددة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لم تقل إلا بمبلغ ٧ ملايين دولار عن مستواها في التاريخ نفسه في عام ٢٠١٧. وبقي مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ مبلغاً قدره ١,١ بليون دولار.

٦ - وبحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كان عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل قد بلغ ١٤١ دولة، بزيادة قدرها ٧ دول عن العدد المسجل في التاريخ نفسه في العام الماضي. ويؤدّ الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها للميزانية العادية بالكامل، ويحثّ الدول الأعضاء المتبقية على أن تحذو حذوها. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٨ على الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء التي لم تسدد اشتراكاتها في الميزانية العادية، أو لم تسدها بالكامل.

باء - عمليات حفظ السلام

٧ - أصبح من الصعب التنبؤ بالاحتياجات المالية لأنشطة حفظ السلام بسبب تغير الطلب عليها. وعلاوةً على ذلك، فإن الفترة المالية لعمليات حفظ السلام مختلفة، حيث أنها تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه بدلاً من السنة التقويمية؛ وتُحدّد مستويات الأنصبة المقررة لكل عملية بمعزل عن غيرها؛ وبما أنه لا يمكن إصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة إلا لفترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإنها تصدر لفترات مختلفة أثناء السنة.

٨ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بلغ مجموع الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ٤,٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٨. وبلغ حجم الاشتراكات الواردة بحلول ذلك التاريخ نحو ٤,٣ بلايين دولار. وكان المبلغ غير المسدّد لعمليات حفظ السلام يزيد قليلاً على ٢,٥ بليون دولار.

٩ - وفيما يتعلق بالمدفوعات غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء، وصلت المبالغ المستحقة الدفع للدول الأعضاء في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ما إجماليه ٢٢١ مليون دولار، يشمل ٩٢ مليون دولار عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، و ٤٣ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة، و ٨٦ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات المنتهية. وفي ذلك التاريخ، كانت المبالغ الواجبة الدفع مقابل تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة مسدّدةً لجميع البعثات حتى تموز/يوليه ٢٠١٨، باستثناء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وكانت المدفوعات عن المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة مسدّدةً لجميع البعثات في حزيران/يونيه ٢٠١٨، باستثناء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص والعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومن مبلغ ٢٢١ مليون دولار الإجمالي المستحق الدفع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، سُدّد مبلغ ٩ ملايين دولار عن وحدات القوات والشرطة المشكّلة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ومبلغ ٢٤ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات للعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في تشرين الأول/أكتوبر.

١٠ - والأمين العام ملتزم بالوفاء بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدّات بأسرع ما يمكن على ضوء الحالة النقدية. وفي هذا الصدد، ستواصل الأمانة العامة رصد التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام عن كثب، وسداد أقصى قدر من المدفوعات استناداً إلى النقدية والبيانات المتاحة لديها. غير أن قيام المنظمة بذلك يتوقف على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي موعدها، ويتوقّف أيضاً على الإسراع بوضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم مع المساهمين بالمعدات المملوكة للوحدات.

١١ - وقد كشف استعراض الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام لكل عملية أن مبلغ ٢,٥ بليون دولار غير المسدّد حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ يتألف من حوالي ٢,١ بليون دولار مستحق عن بعثات عاملة ومبلغ ٤٢٦ مليون دولار مستحق عن بعثات منتهية. فبالنسبة للبعثات

العاملة، يتصل مبلغ قدره ١,٦ بليون دولار بالأنصبة المقررة لعام ٢٠١٨، بينما يتصل مبلغ قدره ٥٠٥ ملايين دولار بالأنصبة المقررة التي صدرت خلال عام ٢٠١٧ أو قبله.

١٢ - وبسبب عدم إمكانية التنبؤ بمبالغ ومواعيد الأنصبة المقررة لحفظ السلام خلال السنة، فقد تواجه الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بها. ويؤكد الأمين العام أن يشيد بالدول الأعضاء الـ ٤١ التي سددت بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل.

١٣ - وعلى الرغم من أن مجموع النقدية المتاحة لحفظ السلام بلغ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ما يناهز ١,٩ بليون دولار، فإن ذلك المبلغ مقسّم وفقا لقرار الجمعية العامة مواصلة العمل بحسابات منفصلة لكل بعثة. فقد سددت الجمعية على أنه لا ينبغي تمويل أي بعثة لحفظ السلام من بعثات أخرى عاملة في مجال حفظ السلام. ويقتصر استخدام الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام على العمليات الجديدة وتوسيع نطاق العمليات القائمة. وقد شملت المبالغ النقدية المتاحة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ مبلغا يناهز ١,٦ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة ومبلغا قدره ١٥٣ مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية ومبلغا قدره ١٤١ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٤ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين ٦٨ مليون دولار، وهو مبلغ أعلى بمقدار ١٩ مليون دولار مما كان عليه قبل سنة واحدة. ويشمل هذا المبلغ ما قدره ٧,٧ ملايين دولار مستحق الدفع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، و ٣٠,١ مليون دولار مستحق للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و ٣٠,٤ مليون دولار مستحق للآلية الدولية لتصفية الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كانت ١٠٤ دول من الدول الأعضاء قد سددت كل ما عليها للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ٦٢ دولة من الدول الأعضاء قد سددت كل ما عليها للآلية الدولية. ويُعزى انخفاض العدد بالنسبة للآلية الدولية إلى الأنصبة المقررة الأخيرة، التي صدرت في تموز/يوليه في أعقاب الموافقة على الاعتمادات المخصصة للآلية الدولية في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨. أما بخصوص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي صدرت آخر أنصبة مقررة بشأنها في عام ٢٠١٦، فقد بلغ مجموع الدول الأعضاء التي سددت كامل ما عليها ١٦٥ دولة.

١٥ - وبحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المقررة لجميع عمليات المحكمتين بالكامل ٥٨ دولة. ويود الأمين العام أن يشيد بتلك الدول الأعضاء لما تقدمه من دعم مالي للمحكمتين الدوليتين ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تسدد اشتراكاتها في أقرب وقت ممكن.

١٦ - وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية الإجمالية للمحكمتين إيجابيا على مدى السنوات الثلاث الماضية. وستكون الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٨ متوقّفة على مدى استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية خلال الأشهر المتبقية من العام.

ثالثاً - استنتاجات

١٧ - يود الأمين العام أن يشيد بالدول الأعضاء الـ ٤٣ التالية التي سددت كامل أنصبتها المقررة التي كانت مستحقة وواجبة الدفع بالكامل في وقت إعداد التقرير: إثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، والبحرين، وبروني دار السلام، وبلغاريا، وبوتان، وبولندا، وتايلند، وتشيكيا، وتوفالو، والجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكندا، وكوبا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان.

١٨ - ولا تزال السلامة المالية للمنظمة متوقفة على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية نحوها بالكامل وفي موعدها. فالتدفق النقدي السليم أمر لا غنى للمنظمة عنه لكي تتمكن من تنفيذ ولاياتها. والأمانة العامة ملتزمة باستخدام الموارد التي عُهد بها إليها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، ويتقدم معلومات إلى الدول الأعضاء بأقصى قدر من الشفافية.